الجمهورية التونسية
محكمة المحاسبات

الدائرة الجهوية بسوسة

تقرير الرقابة المالية
على
بلدية حاجب العيون
(تصرّف سنة 2018)

تقديم البلدية

أحدثت بلدية حاجب العيون في05 جويلية 1956 وهي إحدى بلديات ولاية القيروان وتبلغ مساحتها حوالي 524 هكتارا.كما يبلغ عدد سكانها 10.970 حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014.ويبلغ عدد المؤسسات الاقتصادية بمنطقة حاجب العيون 1121 مؤسسة. وتولّى تسيير البلدية خلال سنة 2018 نيابة خصوصية تتركب من 6 أعضاء يرأسها معتمد حاجب العيون ثمّ تلاه رئيس ومجلس بلدي منتخبين كما يثبته محضر جلسة تنصيب المجلس البلدي بتاريخ 27 جوان 2018 عقب الانتخابات البلدية لسنة 2018.

ويعمل بالبلدية 10 إداريين وفني وحيد و47 عاملا في إطار هيكلة عامة متكونة من كتابة عامة و4 مصالح هي مصلحة الشؤون الإدارية والمالية والمصلحة الفنية ومصلحة الاداءات والاستخلاصات والموارد ومصلحة الصّحة والنظافة والعناية بالبيئة.

وبلغ معدل الموارد والنفقات السنوية خلال فترة 2016-2018 تباعا مبلغ 2.542 أ.د و1.905 أ.د.

طبيعة المهمة

عملا بإذني المهمة عدد 512 وعدد 520 بتاريخ 18 نوفمبر 2019، وفي إطار تنفيذ الاتفاقيّة المبرمة بين الجمهوريّة التونسيّة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضريّة والحوكمة المحليّة تولت المحكمة النظر في الوضعيّة الماليّة للبلديّة بعنوان سنة 2018 للتأكّد بدرجة معقولة من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحّة ومصداقيّة البيانات المضمّنة به. كما أولت الدّائرة اهتمامها لمجهود البلديّة من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعيّة.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة واستغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية وتلك المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" علاوة على الزيارات الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها. وارتكزت التحاليل المالية على الفترة 2016-2018.

إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات

طبقا لأحكام الفصل13 (جديد) من القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة، تم عرض مشروع ميزانية البلدية على مداولة المجلس في دورته العاديّة الثالثة لسنة 2017 المنعقدة بتاريخ 7 أوت 2017.

وعملا بمقتضيات الفصول 16 و33 و34 من القانون سالف الذكر تمّت المصادقة على ميزانية البلدية من قبل والي القيروان بتاريخ 29 ديسمبر 2017.

وقد تمّت مقارنة عمليات التنقيح وتحويل الاعتمادات داخل الميزانية مع محتوى قرارات التنقيح وقرارات تحويل الاعتمادات والتأكد من تطابقها، كما تمّ التحقق من صحة الإجراءات والحصول على مصادقة سلطة الإشراف عليها طبقا لأحكام الفصول 13 و25 و27 و28 من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية.

و تمّ عرض الحساب المالي لسنة 2018 على مجلس بلدية حاجب العيون في دورتها العادية الثانية لسنة 2019 والمنعقدة بتاريخ 31 ماي 2019 قبل أن يتمّ عرض القرار المتعلق بغلق ميزانية البلدية على سلطة الإشراف التي صادقت عليه بتاريخ 14 جوان 2019. وتمّ إيداع الحساب المالي لدى دائرة المحاسبات بتاريخ 24 جويلية 2019.

خلاصة أعمال المراجعة

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الإستخلاص و باعتبار ما انتهت إليه أعمال الرقابة فإنه يمكن التأكيد على أنّ عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2018 لا تشوبها أخطاء جوهرية من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للبلدية.

ملخص الحساب المالي لسنة 2018 (أ.د)	
مقابيض	2.347,593
العنوان الأول	1.590,061
1 **المداخيل الجبائية الإعتيادية**	600,902
1 المعاليم على العقارات والأنشطة	175,715
2 مداخيل إشغال واستلزام الملك العمومي البلدي	255,878
3 معاليم الرخص وإسداء خدمات	169,308
2 **المداخيل غير الجبائية الاعتيادية**	989,159
5 مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	217,755
6 المداخيل المالية الاعتيادية	771,404
العنوان الثاني	757,532
3 **الموارد الذاتية المخصصة للتنمية**	665,765
7 منح التجهيز	581,493
8 مدخرات وموارد مختلفة	84,272
4 **موارد الاقتراض**	91,767
9 موارد الاقتراض الداخلي	91,767
5 **الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة**	0
12 الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	0
مصاريف	1.634,828
العنوان الأول	1.345,577
1 **نفقات التصرف**	1.345,466
1 التأجير العمومي	910,168
2 وسائل المصالح	329,022
3 التدخل العمومي	106,276
2 **فوائد الدين المحلي**	0
5 فوائد الدين المحلي	0
العنوان الثاني	289,251
3 **نفقات التنمية**	289,251
6 الإستثمارات المباشرة	289,251
4 **تسديد أصل الدين**	0
10 تسديدأصل الدين	0
5 **النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة**	0
11 النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة	0
الفائض	712,765

النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2018

أسفر تنفيذ ميزانية بلدية حاجب العيون بعنوان تصرف سنة 2018 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 712 أ.د تم تحويله بنسبة 100 % إلى المال الاحتياطي في غياب مشاريع مموّلة بواسطة الاعتمادات المحالة.

ومن أهمّ ما تبرزه النتائج العامّة للميزانية أنّ الفوائض الجمليّة للمقابيض على المصاريف سجلت خلال سنة 2018 ارتفاعا بقيمة 62 أ.د مقارنة بسنة 2016 وبمعدّل تطور سنوي خلال الفترة 2016-2018 نسبته 5 %.

وسجّلت فوائض المقابيض على المصاريف بالنسبة إلى العنوان الأوّل خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2016 ارتفاعا بقيمة 156 أ.د وبمعدّل سنوي يساوي 66 % خلال الفترة نفسها.

وعرفت جملة موارد البلديّة بعنوان سنة 2018 مقارنة بسنة 2016 تراجعا بقيمة 449 أ.د وبنسبة نموّ سلبي معدّلها 8 % خلال الفترة 2016-2018. ويعود ذلك إلى التطوّر المزدوج الذي شهدته كلّ من موارد العنوان الأول وموارد العنوان الثاني، ففي الوقت الذي عرفت فيه موارد العنوان الأوّل تطوّرا خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2016 بقيمة 195 أ.د وبمعدّل تطوّر سنوي يساوي 7 % خلال الفترة 2016-2018، شهدت موارد العنوان الثاني سنة 2018 تراجعا بقيمة 644 أ.د مقارنة بسنة 2016 وبمعدّل سنوي سلبي يساوي 26 % خلال الفترة نفسها.

أما نفقات الميزانيّة، فقد عرفت تراجعا بقيمة 511 أ.د خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2016 وبمعدّل تطوّر سنوي سلبي يساوي 13 % خلال الفترة 2016-2018. فرغم التطوّر البسيط الذي شهدته نفقات العنوان الأوّل خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2016 بما قيمته 40 أ.د وبمعدّل نسبة 2 % خلال الفترة 2016-2018، فإنّ نفقات العنوان الثاني خلال سنة 2018 شهدت تراجعا كبيرا مقارنة بسنة 2016 بما قيمته 551 أ.د وبمعدّل سلبي قدره 41 % خلال الفترة نفسها.

الموارد

بلغت جملة موارد بلدية حاجب العيون خلال سنة 2018 مجموع 2.348 أ.د وهي تتكون في حدود 68 % من الموارد الاعتيادية و32 % من موارد التنمية.

وبلغت الموارد الاعتياديّة للبلدية خلال سنة 2018 ما جملته 1.590 أ.د وهي تتكوّن من المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة في حدود 38 % ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية في حدود 62 %.

وتطوّرت الموارد الجبائيّة الاعتياديّة لبلديّة حاجب العيون من 462 أ.د سنة 2016 إلى 601 أ.د سنة 2018 مسجّلة زيادة بقيمة 139 أ.د ومعدّل تطوّر سنوي خلال الفترة 2016-2018 يساوي 14 %. ونتجت هذه الزيادة عن نموّ مداخيل الموجبات والرخص الإدارية والخدمات بقيمة 78 أ.د ومداخيل العقارات والانشطة بقيمة 45 أ.د مقارنة بسنة 2016.

وتمثل مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 256 أ.د في سنة 2018 أيّ ما يمثّل 43 % من جملة المداخيل الجبائية الإعتيادية للبلدية. وتحُلّ في المراتب الموالية مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم في مقابل إسداء خدمات (169 أ.د)

والمداخيل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة (161 أ.د) أيّ ما يمثّل تباعا 28 % و27 %.

أمّا المداخيل المتأتيّة من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد كانت على التوالي في حدود 13 أ.د و2 أ.د أي ما يمثّل تباعا حوالي 2 % و0.5 % من هذه المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وتتوزّع المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة بين المداخيل الماليّة الاعتياديّة في حدود نسبة 78 % ومداخيل أملاك البلديّة الاعتياديّة في حدود نسبة 22 %.

وتطوّرت المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة من 932 أ.د سنة 2016 إلى 989 أ.د سنة 2018 مسجّلة ارتفاعا طفيفا بقيمة 57 أ.د ومعدّل تطوّر سنوي خلال الفترة 2016-2018 يساوي 3 %. ويفسّر ذلك أساسا بارتفاع المداخيل الماليّة الاعتياديّة (215 أ.د) .

أمّا موارد التنمية للبلديّة فقد بلغت ما جملته 758 أ.د في سنة 2018 محققة تراجعا بقيمة 644 أ.د وبنسبة تطوّر سنوي سلبي تساوي 26 % خلال الفترة 2016-2018. ويفسّر ذلك بتراجع كلّ من الموارد الذاتية للتنمية بما قدره 584 أ.د وموارد الاقتراض الداخلي بما قيمته 60 أ.د أي بمعدّل تراجع سنوي خلال نفس الفترة يساوي على التوالي 27 % و 22 % .

النفقات

بلغت نفقات العنوان الأول 1.346 أ.د سنة 2018 محققة تطورا بقيمة 40 أ.د مقارنة بسنة 2016 وبنسبة تطوّر سنوي تساوي 2 % خلال الفترة 2016-2018. وتبلغ نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح سنة 2018 ما قيمته 1.239 أ.د أي ما يمثّل 92 % من مجموع نفقات العنوان الأول.

وشهدت نفقات التأجير العمومي تراجعا بقيمة 41 أ.د مقارنة بسنة 2016 أي بمعدّل تطور سنوي سلبي يساوي 8 % خلال الفترة 2016-2018. كما عرفت كل من نفقات وسائل المصالح ونفقات التدخل العمومي نموا بقيمة 13 أ.د و 67 أ.د تباعا مقارنة بسنة 2016 أي بمعدّل تطوّر سنوي يساوي على التوالي 2 % و 65 % خلال نفس الفترة.

وتستأثر نفقات وسائل المصالح العمومية البالغة 329 أ.د بنسبة 24 % من جملة نفقات العنوان الأول ، 34 % منها نفقات صيانة المعدات وشراء الوقود لوسائل النقل.

أمّا نفقات التنمية فقد بلغت ما جملته 289 أ.د سنة 2018 وتتمثّل جميعها في مصاريف الاستثمارات المباشرة مسجلة تراجعا بقيمة 551 أ.د مقارنة بسنة 2016 وبنسبة تطوّر سنوي سلبي تساوي 41 % خلال الفترة 2016-2018. ويعود هذا التراجع أساسا إلى تنقيح مخطط الاستثمار البلدي بتأجيل اقتناء شاحنة لصيانة الشبكة التنوير بمبلغ 149أ.د ونقل اعتمادات بقيمة 30 أ.د مخصصة لتهيئة المستودع البلدية إلى سنة 2019. بالإضافة إلى وجود مبلغ 72 أ.د بعنوان ضمان حجز لمشروع تهيئة قصر البلدية لوجود إشكال في صفقة المشروع.

القدرات المالية

قامت البلدية خلال سنة 2018 بتسديد متخلدات تتعلق بسنة 2017 وما سبقها بلغت قيمتها الإجمالية 130 أ.د تهمّ 94 % منها خلاص متخلّدات تجاه مؤسسات عموميّة، تمثلت خاصة في كل من الشركة التونسية للكهرباء والغاز بقيمة 68 أ.د ومؤسسات أخرى بقيمة 54 أ.د.

وبلغت ديون البلدية بعنوان سنة 2018 ما جملته 484 أ.د 58 % منها تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز و21 % تجاه صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية. و14% تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

وباعتبار حجم الديون بعنوان سنة 2018، بلغ مؤشّر مديونيّة البلدية تجاه المؤسسات العمومية والخاصة (جملة الديون / جملة موارد العنوان الأول) ما يعادل 30 %. وفي المقابل قدّر مجهود البلدية في مجابهة ديونها (جملة الاعتمادات المرصودة لتسديد المتخلدات وفوائد الدين وأصل الدين / جملة موارد العنوان الأول) بنسبة 11 %.

وبلغت نفقات التأجير للبلدية بعنوان سنة 2018 نسبة 60 % من موارد العنوان الأول متجاوزة بذلك السقف المضبوط بمجلة الجماعات المحلية والمحددة بنسبة 50 %.

وبمقارنة حجم الادخار الخام للبلدية (جملة موارد العنوان الأول المحققة – جملة نفقات العنوان الأول المحققة) البالغ 244 أ.د بحجم الديون المستوجبة لسنة 2018، يتّضح أنّ مديونية بلدية حاجب العيون غير مقبولة يجب تسويتها بالاعتماد على قدراتها المالية المتاحة.

ومن جهة أخرى، شهد مؤشر الاستقلالية المالية (جملة الموارد الذاتية / جملة موارد العنوان الأول) ببلدية حاجب العيون تراجعا خلال الفترة 2016 – 2018 حيث بلغت نسبته 63 % خلال سنة 2018 مقابل 67 % خلال سنة 2016.

أمّا مؤشر هامش التصرف (مصاريف العنوان الأوّل - نفقات التأجير / مصاريف العنوان الأوّل) ببلدية حاجب العيون لسنة 2018، فقد بلغ 32 % مع تسجيل تحسّن المؤشر مقارنة بسنوات 2016 و2017 حيث بلغ المؤشر خلالهما على التوالي 27 % و25%.

ملاحظات حول تعبئة موارد البلدية وإنجاز نفقاتها

أولا:تعبئة الموارد

إعداد الميزانيّة

بلغت نسبة الموارد الجملية المحققة ببلدية حاجب العيون مقارنة بالتقديرات (بدون اعتماد التنقيحات) ما نسبته 158 % . وتراوحت نسب الانجاز بين 92 % لموارد العنوان الأوّل وأكثر من 100 % بالنسبة إلى العنوان الثاني. في حين بلغت هذه النسبة 72 % باعتبار مجموع التثقيلات بالنسبة إلى سنة 2018 وما قبلها.

إعداد جداول التحصيل

تبيّن من خلال فحص جداول التحصيل أنها تتضمن البيانات الأساسية التي من شأنها أن تساعد على تحصيل المعاليم المثقلة، غير أنه لوحظ عدم شمولية جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2018 حيث تضمن 2609 مسكنا بمبلغ جملي قدره حوالي 97 أ.د بينما يبلغ عدد المساكن المحصاة خلال عملية التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 ما قدره 2689 مسكنا وبالتالي فإنّ حوالي 80 مسكنا من بالمنطقة البلدية لم يتمّ تضمينها بجدول التحصيل المعني مما ترتب عنه نقص في المعاليم الموظفة.

توجيه الإعلامات

تنصّ الفقرة الأولى من الفصل 28 (خامسا) من مجلة المحاسبة العمومية على أن "يتولّى المحاسب العمومي المكلف بالاستخلاص حال تعهده بالدين تبليغ إعلام للمدين يتضمّن دعوته لخلاص جملة المبالغ المطلوبة منه.."، وقد تبيّن أنّه من جملة 2740 فصلا مثقلا بجدولي تحصيل المعلوم على العقارات المبنيّة والمعلوم على الأراضي غير المبنيّة لم يتمّ توجيه إلا 291 إعلام للمطالبين بالأداء خلال سنة 2018 أيّ بنسبة 11% .

مواصلة اجراءات الاستخلاص

خلافا لما جاء بالفقرة الثانية من الفصل 28 (خامسا) من مجلة المحاسبة العمومية، والتي نصّت على أن "يتولى المحاسب العمومي تبليغ السند التنفيذي للمدين مع نهاية 30 يوما من تاريخ تبليغ الإعلام المذكور، تبيّن أنه لم يتم تبليغ أيّ سند تنفيذي من المطالبين بمعلوم العقارات المبنية والغير مبنية.

الاستخلاص

مع اعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 237 أ.د في موفّى سنة 2017، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات إلى ما قدره 310 أ.د في سنة 2018. وتمّ استخلاص 15 أ.د أي ما نسبته 5 % مقابل 10 % سنة 2016.

وبلغت تثقيلات سنة 2018 بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات ما جملته 73 أ.د تتوزّع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 69 أ.د والمعلوم على الأراضي غير المبنية بقيمة 4 أ.د.

وبلغت نسبة استخلاص المعلوم على العقارات المبنية 5 % سنة 2018 مقابل 15 % خلال سنة 2016.أمّا فيما يتعلّق بالمعلوم على الأراضي غير المبنية فقد بلغت نسبة استخلاصه 3 % في سنة 2018 مقابل 18 % خلال سنة 2016.

المعاليم /المداخيل	المبالغ الواجب استخلاصها (أ.د)	الاستخلاصات (أ.د)	نسبة الاستخلاص (%)	بقايا الاستخلاص (أ.د)
المعلوم على العقارات المبنية	245	13	5	232
المعلوم على الأراضي غير المبنية	65	2	3	63

وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل الأملاك البلدية إلى ما جملته 630 أ.د، تمّ استخلاصها بنسبة 35 % في سنة 2018 مقابل نسبة 58 % سنة 2016.

تحصيل واستخلاص المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية

استنادا إلى المعطيات الواردة بالسجل الوطني للمؤسسات المحدث بالأمر عدد 780 لسنة 1994 والمؤرخ في 4 أفريل 1994، فإنّ المنطقة البلدية بحاجب العيون تحتوي في سنة 2018 على نسيجا مؤسساتيا يضم 1121 مؤسسة.

وتوظف بلدية حاجب العيون سنويا الحدّ الأدنى من المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المستغلين لعقارات معدّة لهذه الأنشطة والذي يساوي وفقا للفقرة الثانية من الفصل 38 من مجلة الجباية المحلية، المعلوم على العقارات المبنية. وقد لوحظ في هذا الإطار أنّ البلدية لم تضمّن بجدول مراقبة تحصيل الحد الأدنى للمعلوم المذكور أعلاه كل المؤسسات الراجعة لها بالنظر والمدرجة بالسجل سالف الذكر، حيث اقتصر جدول مراقبة تحصيل المعلوم بعنوان سنة 2018 على 491 مؤسسة (مطالبة بدفع معلوم جملي لا يقلّ عن 22 أ.د سنويا) أي ما يمثّل 44 % من المؤسسات الواردة بالسجل الوطني المنشور من قبل المعهد الوطني للإحصاء. كما لم تقم البلديّة بأيّة عمليّة تحيين سنة 2018.

ورغم أهمية المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية، فقد تبيّن أنّه بالإضافة إلى عدم طلبها واستغلالها للقائمات الواردة على القباضة البلدية بحاجب العيون، فإنها لم تحرص على طلب هذه القائمات من القباضات الأخرى والتي تبين تفاصيل كل عملية تحويل ممّا حال دون إجراء المقارنة بين القيمة المضمّنة بجدول مراقبة تحصيل المعلوم والمبلغ المستخلص فعلا قصد الوقوف على الحالات التي تستوجب خلاص معلوم إضافي باعتبار المعلوم الأدنى المطلوب بما يُسهم في تحصيل موارد إضافية.

سقوط فصول بالتقادم

ينص الفصل 36 من مجلة المحاسبة العمومية على أنّه "يسقط حق تتبع استخلاص الديون العمومية بالتقادم بمضي 5 سنوات ابتداء من غرة جانفي للسنة الموالية للسنة التي أصبحت خلالها مستوجبة الدفع. وتبعا لما ورد بالفصل 40 من القانون عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 30 ديسمبر 2011 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2012 والذي نص على تعليق آجال التقادم بالنسبة إلى الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى 31 ديسمبر 2012، فإنّ الديون الراجعة للبلدية والمتعلّقة بسنة 2013 وما قبلها تعتبر قد سقطت ما لم تقطع مدة التقادم بأعمال التتبع بداية من تبليغ السند التنفيذي وبكل الأعمال الصادرة عن المدين أو من ينوبه وفقا لما ورد بالفقرة الأولى من الفصل 36 مكرر من المجلة المذكورة.

واتضح في هذا الإطار، من خلال فحص قائمات بقايا الاستخلاص إلى غاية 31 ديسمبر 2018، أنّ القيمة الجملية للديون المتخلّدة بذمة مديني البلدية (دون اعتبار الديون المتعلقة بالمطالبين بالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية) قد بلغت في موفى سنة 2018 ما جملته 641 أ.د. وتبيّن في هذا الإطار بأنّ ديون جملية بما قيمته 191أ.د (أي بنسبة 28 % من جملة الديون المتخلدة) مستوجبة منذ سنة 2013 وما قبلها ولم تشملها أعمال قاطعة للتقادم خلال الفترة من 17 ديسمبر 2013 إلى موفى سنة 2018 بما يعرّضها للسقوط بالتقادم.

مداخيل الأملاك البلديّة العقاريّة

لوحظ تراجع في مداخيل الأملاك البلدية خلال سنة 2018 لتبلغ 218 أ.د مقابل 377 أ.د في سنة 2016 أيّ بمعدّل نمو سنوي سلبي نسبته 24 %.

وعلى صعيد آخر وبالرغم من أنّ أحكام القانون عدد 15 لسنة 1977 المؤرّخ في 25 ماي 1977 والمتعلق بتنظيم العلاقة بين المسوّغين والمتسوّغين فيما يخصّ تجديد كراء العقارات والمحلات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي أو المستعملة في الحرف أتاح للبلدية إمكانية تعديل معينات الكراء بما يتلاءم والقيمة الكرائية العادلة وفق ما جاء بالفصول من 22 إلى 26 من القانون سالف الذكر، فإنّه تبيّن من خلال فحص عقود تسويغ المحلات التي هي على ملك البلدية أنّه لم يتم التنصيص على زيادة سنوية في معينات كراء 24 محلا تجاريا. كما لم تشهد قيمة معينات الكراء تعديلات منذ إبرامها إلى غاية 31 ديسمبر 2018 بالرغم من أنها تعتبر زهيدة علما وأنه من جملة 79 محلا تجاريا مسوغا هناك 21 محلا يعود تسويغها إلى فترة الثمانينات والتسعينات.وتجدر الإشارة إلى أنه تخلد بذمة متسوغي هذه العقارات مبلغ 162 أ.د لم يتخذ في شأنهم أيّ إجراء لاستخلاصهم.

كما تملك بلدية حاجب العيون 31 عقار معدّة للسكن كلّها مشغولة إلا أنّ 6 منها فقط تمّ التنصيص على زيادة سنوية في عقودها.كما لم تشهد معينات كرائها تعديلات منذ ابرامها إلى غاية 31 ديسمبر 2018 بالرغم من أنها تعتبر زهيدة وتعود إلى فترات قديمة.وتجدر الإشارة إلى انه تخلد بذمة متسوغي هذه العقارات مبلغ 48 أ.د غلى غاية 31 ديسمبر 2018 لم يتخذ في شأنهم أيّ إجراء لاستخلاصهم.

كما استقر على ملك البلدية عقار معد لنشاط صناعي تمّ تسوغه في 2018/09/01 لشركة بلقيس للخياطة إلا أنه عملية تسويغ العقار قبل هذا التاريخ أسفرت عن بقاء متخلدات لدى المتسوغين السابقين بقيمة 181 أ.د لم يتخذ في شأنهم أيّ إجراء لاستخلاصهم.

وتملك البلدية عقارين معدين لنشاط مهني تستغلهما على وجه الكراء تخلد بذمة أحد المتسوغين مبلغ 2.526 د لم يتخذ في شأنهم أيّ إجراء لاستخلاصهم.

كما استقر على ملك البلدية عقارات فلاحية تمسح 175 ألف هكتار تمّ الاستيلاء عليها من قبل أفراد معلومي الهوية لدى البلدية والتي اكتفت بالتنبيه عليهم فقط عن طريق عدل منفذ في إطار عملية استرجاع هذه العقارات دون الدخول في الطور القضائي لإجبارهم على ذلك.وتجدر الملاحظة أنّ هذه المسألة تمّ عرضها على أنظار المجلس البلدي إبّان انعقاد دورته العادية الثالثة بتاريخ 02 نوفمبر 2018 وبعد التداول تمّ تأجيل النظر فيها إلى الدورة اللاحقة إلا أن المجلس لم يتناول هذه المسالة لا في الدورة اللاحقة لسنة 2018 ولا في جميع

دورات 2019 ويكون بذلك قد حرم البلدية من موارد استغلال هذه العقارات في صورة كرائها بمبلغ لا يقل عن 6,800 د.

مسك حسابيّة خاصّة بمكاسب البلديّة

ينصّ الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية على أن يتولى المحاسب مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة وغير المنقولة وعند التعذر يتولى مراقبتها وجمعها بحساباته كما يقوم في موفى كل سنة مالية بجرد تلك المكاسب. وخلافا لما جاء بالفصل سالف الذكر فقد تبيّن أنّه لا يتم مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية كما لا يتمّ القيام بجرد سنوي لها.

التصرف في الإيداعات والتأمينات بالعمليات الخارجة عن الميزانية وتسويتها

تنصّ التعليمات العامة عدد 5 بتاريخ 2 سبتمبر 1991 والمذكرة العامة عدد 47 بتاريخ 22 جوان 2005 الصادرتين عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والتي تنصان على استحثاث الإجراءات اللازمة لتسوية العمليات الخارجة عن الميزانية خاصة في بندي الإيداعات المختلفة والضمانات والعمل على تسوية المبالغ التي تجاوزت السنتين وذلك بتنزيلها بميزانية البلدية. إلاّ أنّه بالرجوع إلى القائمات المفصلة في المقابيض الخارجة عن الميزانية والمتبقية للصرف بتاريخ 31 ديسمبر 2018، تبيّن أنّ 8.223 د بعنوان إيداعات مختلفة تعود إلى أكثر من سنتين ولم تتم تسويتها. وكذلك الشأن بالنسبة إلى بند الضمانات، حيث تبيّن عدم تسوية مبالغ تعود إلى سنة 2017 وما قبلها بقيمة 639,600 د.بالإضافة إلى بند مقابيض مستخلصة قبل إعداد أذون الاستخلاص تعود إلى سنة 2017 وما قبلها بقيمة 14.467 أ.د.

التصرّف في الضمانات النهائيّة لعقود اللزمة

نصّت كراسات الشروط المنظمة للمسلخ البلدي وسوق الجملة للخضر والغلال والسوق الأسبوعية للبضاعة المختلفة والدواب المستلزمة ببلدية حاجب العيون على أن يبقى الضمان النهائي مخصصا لحسن تنفيذ اللزمة ولاستخلاص ما عسى أن يكون المستلزم مطالبا به من المبالغ بموجب العقد ولا يمكن استرجاعه إلا بعد انتهاء مدة اللزمة وبإذن من الجهة المانحة، إلاّ أن البلدية تعتبر قيمة الضمان النهائي خلاصا للمبلغ المستوجب عن الثلاثية الأخيرة من استغلال اللزمة الأمر الذي لا يسمح لها بجبر الضرر الذي يمكن أن يحصل لها من جراء هذا الاستغلال.

ثانيا: انجاز النفقات

تقدير نفقات الميزانية

بلغت النسبة الجملية للنفقات المأمور بصرفها 72 % من التقديرات المرسمة بميزانية البلدية توزعت في حدود 88 % بالنسبة إلى العنوان الأوّل و38 % بالنسبة إلى العنوان الثاني. ويعود ضعف هذه النسبة إلى سوء تقدير النفقات المتعلّقة بالتنمية حيث تمّ ترسيم اعتمادات بعنوان الاستثمارات المباشرة قدرها 758 أ.د في الميزانية في حين بلغت النفقات بهذا العنوان مبلغا قدره 289 أ.د مسجّلة بذلك نسبة إنجاز لم تتجاوز 38 %.

وبالرغم من تسجيل البلدية لنسبة تغييرات بالزيادة، بخصوص الاستثمارات المباشرة، ((الاعتمادات النهائية المرسمة - الإعتمادات الأصلية المرسمة)/(الإعتمادات الأصلية المرسمة)) قدرها 42 %، إلّا أنّ نسبة عدم استهلاك الاعتمادات المخصّصة لها تجاوزت 62 %.

تنفيذ البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2017

تمّ إعداد البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2018 بناء على الجلسات التشاركية مع المواطنين.

وتضمّن البرنامج مشاريع جديدة رُصدت لهم اعتمادات بقيمة 234 أ.د، وهي: مشروع تهيئة المستودع البلدي بمبلغ 30 أ.د ومشروع تهيئة المنشأت الرياضية بمبلغ 30 د ومشروع اقتناء حاويات بقيمة 15 أ.د واقتناء شاحنة مجهزة بسلم لصيانة شبكة التنوير العمومي بمبلغ 149 أ.د. و10 أ.د لاقتناء معدات اعلامية علما وأنّ تمويل هذه المشاريع كان بمساعدات غير موظفة. و تّم إنجاز ثلات مشاريع بنسبة 14 % وتمّ نقل تنفيذ المشاريع الاخرى إلى سنة 2019.

نفقات الوقود لوسائل النقل

بلغت قيمة الوقود الذي تم اقتناؤه لوسائل النقل ببلدية حاجب العيون في سنة 2018 ما قدره 65 أ.د أيّ ما نسبته 21 % من نفقات وسائل المصالح. ورغم أهمية هذا المبلغ فانه لا يتوفر بالبلدية أيّ أثر كتابي يمّكن من تحديد المكلّف بالتصرف في الوقود وطريقة تصرفه كمسك كراس يسجل فيه الكميات المستهلكة والأطراف المسلم إليها مقتطعات الوقود. ويمّكن كذلك من متابعة ومراقبة استهلاك الوقود مقارنة بالمسافة المقطوعة من قبل مختلف المعدات والتي يتعين التثبت من مدى ملائمتها مع المعطيات المذكورة بدفاتر العربات بهدف تشخيص وتفادي أسباب الاستهلاك المشط في الإبان. كما لا تتولى مصالح البلديّة إعداد جداول تتضمن بالخصوص تعريف السيارة والمسافة المقطوعة في أول الشهر وآخره حسب العداد وكمية المحروقات المستهلكة ومعدل الاستهلاك.كما جاء بمنشور الوزير الأول عدد 6 بتاريخ 19 جانفي 2005 حول مزيد إحكام التصرف في السيارات الإدارية ونفقات المحروقات.

عدم ختم المشاريع في الآجال القانونية

اتضح من خلال فحص بعض المشاريع التي أنجزت خلال الفترة 2016-2018 عدم القيام بإجراءات الختم النهائي لها بالرغم من مرور فترة طويلة على استلامها النهائي . وهو الشأن بالنسبة إلى مشروعي تعبيد الطرقات بحي الوكالة العقارية للسكنى بحاجب العيون بقيمة 1.241.730.د وتهيئة وبناء قصر البلدية بحاجب العيون بقيمة 693.623 د حيث تم الاستلام النهائي للمشروعين بتاريخ 02 أوت 2018 ولم يتم ختمهما إلى موفى ديسمبر 2018. وللإشارة تم عرض المشروعين على اللجنة الجهوية للصفقات بتاريخ 14 نوفمبر 2019 التي رفضت المصادقة عليهما بسبب عدم الاستناد في إحتساب أيام التأخير إلى أسس قانونية في غياب دفتر الحضيرة والاعتماد فقط على المراسلات الموجهة إلى المقاول وعلى محاضر مكتب الدراسات للزيارات الميدانية بالنسبة إلى المشروع الأول.وبسبب عدم دقة احتساب أجال التنفيذ وكيفية إسناد الشركة أجال إضافية دون سند قانوني بالنسبة إلى المشروع الثاني.

ومن شان التأخير في الختم النهائي للصفقات أن يحول دون استغلال بقايا الاعتمادات المرصودة للمشاريع المنتهية بإعادة توظيفها وكذلك عدم وضع حد للالتزامات التعاقدية بين الأطراف المتعاقدة بالإضافة إلى مخاطر انقضاء الآجال القصوى لحجز الضمان النهائي في صورة إخلال صاحب الصفقة بواجباته التعاقدية.

أهم التوصيات

- ✓ تحيين جداول التحصيل وتثقيلها في الآجال القانونية والتأكد من شمولية الفصول المدرجة بها.
- ✓ استغلال القائمات التفصيلية في إجراء المراقبة الدورية لتحصيل المعلوم على المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية.
- ✓ مضاعفة الجهود في مجال الاستخلاص بمتابعة كبار المدينين خاصة وتفعيل إجراءات التتبع ومواصلة مختلف مراحله في الآجال القانونية.
- ✓ مزيد العمل على ضبط الأملاك وجردها جردا دقيقا والعمل على حمايتها بجميع الطرق القانونية والقضائية المتاحة وعلى تحصيل أفضل العوائد المالية منها باستكمال مراجعة العقود القديمة وتحيين معينات الكراء وتفعيل نسب الزيادة السنوية والاستفادة من الأملاك غير المستغلة بالاضافة إلى متابعة اجراءات استرجاع العقارات الفلاحية المستولى عليها.
- ✓ تطهير قائمات بقايا الاستخلاص بطرح الفصول غير القابلة للاستخلاص أو المثقلة خطأ.
- ✓ العمل على المحافظة على وثائق ومستندات استهلاك الوقود ووضع منظومة رقابة داخلية لمتابعة التصرّف في استهلاك الوقود

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
ولاية القيروان
بلدية حاجب العيون
عدد 198

حاجب العيون في 25 ديسمبر 2019

من رئيس بلدية حاجب العيون
إلى السيد رئيس محكمة المحاسبات
(الدائرة الجهوية بسوسة)

الموضـــوع: حول تقرير الرقابة المالية على بلدية حاجب العيون.

الـــــمرجع: تقرير الرقابة المالية على بلدية حاجب العيون (تصرف سنة 2018

و بعد ، تبعا للمرجع المذكور أعلاه أتشرف بإحاطة سيادتكم علما أنه ورد بالتقرير عدة معطيات تتطلب النظر فيها :

1) **أولا تعبئة الموارد**

إعداد الميزانية :بلغت نسبة الموارد المحققة ببلدية حاجب العيون مقارنة بالتقديرات (دون اعتبار اعتماد التنقيحات و البالغة 61.082,588) نسبة 96 %عوضا عن 63 %

إعداد جداول التحصيل

تضمن جدول التحصيل على 2609 مسكنا عوضا عن 2689 مسكنا باعتبار التعداد السكني لسنة 2014 ويفسر هذا الفارق لوجود بعض العقارات على ذمة ورثة مما يصعب تحديد مالكها أو المتصرف فيها أو شاغلها .

مداخيل الأملاك البلدية العقارية :

إن تراجع مداخيل الأملاك البلدية خلال سنة 2018 مقارنة سنة 2016 يعدو بالأساس إلى بيوعات عقارية بمبلغ قدره 173أد (الفصل 01-53)

- استقر على ملك بلدية حاجب العيون عقار معد لنشاط صناعي تم تسويغه في 2018/09/01 لشركة بلقيس للخياطة إلا أن عملية تسويغ العقار قبل هذا التاريخ أسفرت عن بقاء متخلدات لدى المتسوغ السابق توفيق الزعيري و التي تم اتخاذ إجراء قانوني يتمثل قضية استعجاليه بالخروج لعدم الخلاص.
- أما فيما يتعلق بالمتسوغ الثاني و هو محمد العابد وكيل لشركة متسوغ لعقار سيقع التفويت فيه أو وضعه على ذمة وزارة الداخلية لاستغلاله لفرقة تدخل .

2) **ثانيا انجاز النفقات**

إن ضعف نسبة نفقات العنوان الثاني لسنة 2018 يعود بالأساس ليس لسوء تقدير النفقات المتعلقة بالتنمية و إنما :

- عدم خلاص ضمان حجز لمشروع قصر البلدية بمبلغ قدره حوالي 72 أد
- وجود تسبقة لوكالة التهذيب و التجديد العمراني بمبلغ قدره حوالي 118أد لم يقع تسويتها إلى حد هذا التاريخ لمشروع تهذيب حي الاستقلال لسنة 2006 .
- تحيين مخطط الاستثمار البلدي لسنة 2018 لسنة بمبلغ قدره 179أد

- خلاص قسط من المبلغ المخصص لتهيئة المنشآت الرياضية و البالغ حوالي 7أد و استغلال الباقي بسنة 2019

أما بقية الاعتمادات فهي فواضل لمشاريع سابقة .

إصدار أذون تزود على سبيل التسوية

يقع إعداد اقتراح تعهد بالنفقة ثم طلب تزود وإحالتها إلى المزود قصد مدنا بطلب التوزيع مطابق للطلبات بإذن التزود مصحوبة بالفاتورة

إلا أنه في بعض الحالات يصعب تحديد قيمة الطلب خاصة على مستوى تشخيص العطب بوسائل النقل و تأمين نظرا لوجود عقد مفتوح دون تحديد القيمة السنوية بالإضافة إلى الحجز السنوي بالانترنات مع الوكالة التونسية للانترنات

أما فيما يتعلق بتسديد الدين المتخلد بذمتها فان الإدارة البلدية قامت باستشارة في الغرض لسنة 2017 و إعداد اقتراح تعهد بالنفقة و طلب تزود و عند القيام بأمر بالصرف تبين أن الوضعية الجبائية للمزود غير مسوات لدى مصالح مراقبة الأداءات مما يستحيل القيام بأمر بالصرف إلى حين تسوية وضعيته الجبائية و يصلكم نسخة من طلب التزود و التعهد المؤشر من قبل مراقبة المصاريف العمومية لسنة 2017.

عدم ختم المشاريع في الأجال القانونية

قامت البلدية بانجاز مشروع تهيئة وبناء قصر البلدية بمبلغ قدره 693.623أد على امتداد 300يوم إلا أن البلدية لم تقم بإخلاء المقر للقيام بالأشغال الضرورية واعتمدت على انجاز المشروع على مراحل بسبب عدم قدرتها على تحويل شبكة منظومة الحالة المدنية من مكانه و استقر العمل داخل قسم الحالة المدنية وبقاعة الأفراح البلدية مما تسبب عدم قدرة المقاولة على انجاز تهيئة قسم الحالة المدنية و البناء في نفس الوقت و كذلك الأشغال الإضافية التي قامت بها البلدية و طالب صاحب الصفقة من البلدية تمديد في الآجال التنفيذ وعند القيام بالقبول النهائي للمشروع تمسك صاحب الصفقة بحقه بالمدة التي تم تمكينه من قبل البلدية لتنفيذ الصفقة.

و بعدا حالة الملف على أنظار اللجنة الجهوية للصفقات العمومية إلا أن هذه الأخيرة لم تبدي موافقتها على الختم النهائي للصفقة ،و نظرا لعدم موافقة اللجنة الجهوية للصفقات العمومية فانه لا يمكن إعداد أمر بالصرف للمبلغ ضمان بعنوان الحجز للصفقة و إحالته إلى السيد قابض المالية محتسب البلدية .

أما فيما يتعلق بمشروع تعبيد حي الوكالة العقارية للسكنى فان الإدارة البلدية وجهت مراسلة إلى المقاولة تطلب فيها مدها بالكشف النهائي للصفقة بتاريخ14اوت 2018و وجهت مراسلة إلى البنك الضامن للمشروع بتاريخ 15 أوت 2018 تطلب فيها أن الضمان لا يكون لاغيا إلا بعد إعداد شهادة رفع يد يسلمها المشتري العمومي لصاحب الصفقة لضمان حقها في صورة تبين وجود غرامات تأخير، وتمت إحالة المشروع على أنظار اللجنة الجهوية للصفقات العمومية في الآجال المحددة في الغرض، إلا أنها هذه الأخيرة لم تبدي موافقتها على المشروع

و بالتالي لا يمكن إعداد أمر بالصرف لاسترجاع أموال بعنوان غرامات التأخير المنجرة عن صاحب الصفقة.